الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830-1841

م.م. هدى علي بلال
كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : 2011/4/17 ؛ تاريخ قبول النشر : 2011/6/16

ملخص البحث :

يلقي هذا البحث الضوء على فترة مهمة من تاريخ مصر وبلاد الشام في العهد العثماني، حيث يبحث في الوجود المصري في سوريا وبلاد الشام خلال الفترة 1830–1841م من حيث أسباب هذا التواجد وتوجهاته وأبعاده على سياسة الدولة العثمانية ووالي مصر محمد علي باشا ثم أثره على السياسة الدولية.

تعرضت الدولة العثمانية لعديد من الأزمات الداخلية منها والخارجية مما جعلها تلجأ الى طلب المساعدة من واليها القوي محمد علي باشا الذي إستطاع أن يحرز الإنتصارات في جميع المهام التي كلف بها.

إلا ان هذه الإنتصارات حركت أطماع محمد علي باشاوهواجسة ورغبته في ان تحسن الدولة العثمانية مكافأته بتوسيع رقعة حكمه، لكن جهوده باءت بالفشل فتوترت العلاقات بينهما ثم تحولت الى معارك عنيفة خرجت منها الدولة العثمانية منهكة القوى فسارعت الدول الأوربية الى مساندتها لتحقيق أطماعها في أملاك الدولة العثمانية وكانت بريطانيا على رأس تلك الدول والتي وجدت في محمد علي وبروزه الأقليمي عائقاً كبيراً أمامها في فرض سيطرتها السياسية والإقتصادية في المنطقة ولذلك توحدت الجهود وأعيدت جميع الأملاك التي إستحوذ عليها محمد علي باشا الى الدولة العثمانية مقابل إعطائة مصر ملكاً وراثياً.

The Ottoman-Egyptian conflict upon sham region and the attitude of the major powers towards it 1830-1841

Assist. Lecturer Huda Ali Bilal
College of Basic Education / University of Mosul

Abstract:

This study sheds the light upon an important period of the history of Egypt and Bilad as-Sham in the Ottoman era. It examines the Egyptian

existence in Bilad as-Sham from 1830-1841 A.C. with regard to the reasons of this existence, its trends and its impacts on the policy of Ottoman State and Mohammed Ali Basha, the ruler of Egypt, and accordingly, its impact on the international policy.

Ottoman State faced many internal and external crises, hence, it called for support from Mohammed Ali Basha who gained victory in all his tasks and obligations.

These victories affected Mohammed Ali's greed, obsessions and willing in extending the region under his rule. But, his efforts failed, and the relations became worse between the two countries, then, fierce battles began. Ottoman State became powerless and exhausted after those battles. Hence, the European states hastened to support it in order to achieve their desire in taking possession of Ottoman State. Britain, one of the European states, found that Mohammed Ali and his regional power prevent it from imposing its economical and political domination in the region. On account of that, the efforts were unified and all possessions that Mohammed Ali Basha seized were returned to the Ottoman State in exchange for giving him Egypt as succession rule.

المقدمة:

يتناول هذا البحث الصراع العثماني المصري في سوريا وهو من المواضيع المهمة نظراً لأهمية تجربة الحكم المستقل الذي أنشأه محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام داخل الدولة العثمانية وانعكاساته على الساحة الدولية وبلورتها وظهور مشكلة المسألة الشرقية.

لقد جاء الحكم المصري ليعمل في اتجاهين يوصلان الى طريق واحد احدهما أختص بالسياسة المصرية في سوريا وأما الآخر محاولة إيجاد حياة جديدة في الشام .

تلاحقت الانتصارات الحربية للجيش المصري على الجانب المعادي الذي تمثل في قوات السلطان وأتباعه وتوالى دخول المدن السورية في ممتلكات مصر إلى ان تكاتفت الدول الأوربية وأوقفت التقدم المصري واعترفت بحكم مصر للشام .

لكن لم يدم الأمر طويلاً حيث استنفذت الثورات في الشام الكثير من الامكانيات فضلا عن العمل المضاد المتمثل بضغط الدول الاوربية الذي نجح في النهاية لانهاء الوجود المصري في سوريا.

إنقسم البحث على عدة مباحث ، تناول الاول اسباب الحملة المصرية على سوريا وتطرق الثاني الى حملة الشام الاولى وصولاً الى المبحث الثالث الذي تضمن اتفاق كوتاهيه والادارة المصرية في سوريا ثم اخطاء الحكومة المصرية في سوريا وآحتوى المبحث الرابع على حرب الشام الثانية ومعاهدة لندن، وتأتي الخاتمة لتذكر بإيجاز أهم ما توصل اليه البحث مو نتائج .

المبحث الأول: أسباب الحملة المصرية على سوريا

إن أسباب الحملة عدة، حيث يصح عدّها حرباً دفاعية و هجومية، أما كونها حرباً دفاعية فلأن محمد علي يعلم أن الدولة العثمانية تسعى لإسترداد مركزهها في مصر[1].

لذلك قرر الإستيلاء على سوريا حتى يتمكن من إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل ومراكز القوة العثمانية في الأناضول[2]،فإن سيطرته على هذه المنطقة تعدّ مسألة دفاعية ضد الغزوات الخارجية وتعطيها الأمن والإستقرار والنظام وتشكل معها وحدة إستيراتيجية قوية[3].

حاول محمد علي باشا في بادئ الأمر أن يستولي على سوريا بالوسائل السلميه فطلب من السلطان محمود الثاني(1808–1839) أن يفي بوعده ويكافأه بولاية سوريا بعد أن ساعده محمد علي في حرب اليونان لكن السلطان حنث بوعده[4].

وعرض محمد علي باشا على الدولة العثمانية، أن يدفع 100 ألف كيس جزية سنوية على أن يضم الشام لحكمه لكن السلطان رفض[5].

وجمع سوء النية بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا، فلم يكن الأول حسن النية نحو الثاني بل كان ينظر بعين الحسد الى تقدم مصر وما كسبته من المكانة العالية[6] فضلاً عن إلى غضب السلطان من محمد علي لأنه رفض تقديم المساعدة أثناء الحرب العثمانية الروسية عام 1829م[7].

وكانت تلك الشرارة التي أشعلت نار الفتنة والقطيعة بين الباشا والباب العالي، هذه النوايا السيئة التي كان يكنها السلطان لمحمد علي خلال السنوات 1805–1831 أيقضت الحذر بين جوانح محمد علي الذي توقع نشوب الحرب عليه في أي وقت لذلك بدأ يعبئ موارد دولته ويؤمم تجارتها وصناعتها بل وأرضها، وينشئ القوات الدفاعية ليحميها[8].

كما تنبه محمد علي باشا الى قوة مصر البحرية وأولاها الإهتمام الكبير وانشأ قوة بحرية كبيرة وبدأ في بناء جيشه على النمط الأوربي الحديث وصرف فيه معظم الدخل الوطني للشعب المصري حيث عمل على تنمية الموارد الإقتصادية في البلاد بشكل جيد وجديد[9].

أم كونها حرباً هجومية فلأن الغرض منها التوسع في الفتح والسلطان حيث طمع محمد علي باشا الى ضم سوريا منذ سنة1810[10] ولقد صرفه عنها إنشغاله في حربه في الجزيرة العربية ضد حركة الموحدين السلفية(والتي اطلق عليها من قبل اعدائها بالوهابية)[11]، ثم فتح السودان، ثم الحرب اليونانية[12].

لم تكن النظرة الإقتصادية للشام تقل عن مثيلتها الإستيراتيجية لاسّيما وإن سياسة محمد علي باشا وبرنامجه التوسعي تطلب إستغلال موارد الشام لخدمة أغراضه، وتأتي الأخشاب لتشكل جوهراً في المتطلبات المصرية الحربية والمدنية ومثل الأسطول المصري الدعامة الأساسية لقوة مصر الحربية فضلاً عن المنتجات الشامية الأخرى مثل الحرير والزيتون والخيول[13] في الوقت الذي تمد فيه مصر الشام بإحتياجاتها من المنتجات الزراعية والصناعية وعليه يتم التكافل الإقتصادي بين مصر والشام. وهو بذلك يقلل إعتماده على موارد مصر وحدها إقتصادية كانت أم بشرية[14].

بحث محمد علي باشا عن وسيلة ينفذ من خلالها الى خوض غمار الحرب وتحقيق أماله وطموحاته[15]. وإستغل خبر هروب مجموعة من الفلاحين المصريين من خدمة الجندية وإعباء السخرة والضرائب[16]. الى عبد الله باشا[17] والي صيدا[18] الذي كان يساعد على تهريب التجارة من الجمارك المصرية وتحويلها عن طريق سيناء وإبتزاز التجار المصريين[19].

إتخذ محمد علي باشا من هذه القضية مبرراً كافياً لغزو الشام بحجة أن عبد الله باشا لم يعد هؤلاء الفارين الى مصر وخشيته من أن يلحق بهم عدداً أخر[20] ، وكتب محمد علي باشا الى الصدر الأعظم رشيد محمد باشا يبلغه بقيامه بمهاجمة عبد الله لهذا السبب[21].

المبحث الثاني: حملة الشام الأولى

كان محمد علي باشا مدركاً تماماً أن الدولة العثمانية بعد حروب اليونان وحروب البلقان تمر بأزمة عسكرية في الجيش الجديد الذي لم يتم بعد التدريب والتسليح في الوقت الذي أصبح جيشه هو يتفوق على جيش الدولة عدداً وعدة وإستمر في ذلك دون الإقتراض من الخارج[22]، وعندئذ عول على تحقيق أهدافه عن طريق الحرب بعد أن إتسعت هوة الخلاف بينه وبين السلطان العثماني محمود الثاني [23].

ولذلك فإن التهديد الذي كانت تتعرض له الدولة العثمانية لم يكن يأتيها من الشمال فحسب وانما بدأ يأتي من الجنوب، ومن تابعها القوي محمد علي باشا[24].

قبل أن يخوض محمد علي باشا غمار الحرب ضد الدولة العثمانية كان يحسب حساب الدول الأوربية التي كانت تزج بنفسها في أي مشكلة تكون الدولة العثمانية طرفاً فيها[25].

فها هي فرنسا التي تحاول إغراءه بالتوجه الى المغرب بدلاً عن الشام لأن ذلك لن يغضب السلطان العثماني ولا الدول الأوربية[26].

أما بريطانيا فقد رفضت بأصرار أية سياسة أو خطة تؤدي الى دعم نفوذ فرنسا في أملاك الدولة العثمانية ، لذا فإن محمد علي باشا أدرك أن سياسته قد تصطدم بعقبات كثيرة وصعبة في آن واحد[27].

هكذا هيأ محمد علي باشا خطته للزحف نحو سوريا بعد أن نجح في كسب صداقة فرنسا[28]، كما أن تحالفه مع الأمير بشير الشهابي أمير لبنان مهد له السبيل الى تحقيق أمنيته[29] وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات جليلة في أثناء تقدم الحملة[30].

أعد محمد علي باشا حملة برية وبحرية في تشرين الأول 1831 [31]، وجعل على قيادتها إبنه إبراهيم باشا في 29 تشرين الأول 1831[32] بدأ الجيش يتحرك وكان متجهاً الى الشام عن طريق البر والبحر في وقت واحد وكأنه بذلك يريد حصار عكا من الجهتين قبل أن يأتيها المدد وإستمرت القوات البرية في السيطرة على المدن الواحدة تلو الأخرى حتى إلتقت مع القوات البحرية وضربت الحصار حول مدينة عكا من البر والبحر في 26 تشرين الثاني 1831[33].

في الوقت نفسة بعث إبراهيم باشا برسالة الى الأمير بشير الشهابي يلومه على سلبيته ووقوفه موقف المتفرج ويجبره على إتخاذ الموقف الصحيح وإن لم يمتثل لأوامره فسوف يرسل له جيشاً يمحو به أثر جبل الدروز[34].

سارع الأمير بشير الشهابي بالإنخراط هو ورجاله في قوات إبراهيم باشا مما أكسبها قوة وإستمرت القوات المصرية في حصار عكا وضرب أسوارها بالمدافع حتى تصدعت وتلاحمت القوات العثمانية تحت قيادة عبد الله باشا مع القوات المصرية وإستمر ذلك حتى المساء وأبدى الفريقان شجاعة كبيرة وعظمت خسائر الحامية العثمانية وكلت عن مواصلة الحرب، فعرض عبد الله باشا التسليم وسلم المدينة[35]، وبذلك إنتهى حصار عكا بتسليمها للجيش المصري في 27 أيار 1832 بعد حصار إستمر سبعة أشهر ونقل عبد الله باشا وأسرته الى مصر مكرماً[36].

كان الباب العالي قد إضطرب عند سماعه زحف الجيش المصري نحو الشام، وطلب من محمد علي باشا التوقف عن هذه الحرب وتقديم طلباته للسلطان ليحكم فيما بينه وبين والي عكا بالطرق السلمية ولكنه لم يستجب لذلك إلا بعد أن إحتل القسم الجنوبي وطالب إقطاعه ولايتي عكا ودمشق [37]. عندها غضب السلطان وأصدر فرماناً بعصيان محمد علي باشا وإبنه

بناءاً على فتوى من شيخ الأسلام وجرد محمد علي باشا وإبنه من جميع الرتب والمناصب الديوانية[38].

ثم أصدر السلطان أمراً الى والي حلب عثمان باشا بتجهيز الجيوش وإيقاف إبراهيم باشا عند حده قبل سقوط عكا فإنبرى له الأمير خليل بن الأمير بشير الشهابي وباغته قبل أن يصل الى عكا المحاصرة ورده على أعقابه[39].

فأرسل السلطان حسين باشا على رأس جيوش أخرى لمحاربة الجيش المصري[40]، الذي كان مشغولاً بالسيطرة على دمشق في 15 حزيران 1832 بينما كان الأسطول البحري يدخل مدن السواحل الشامية كالاذقية وبيروت وصيدا، ثم سار إبراهيم باشا بجيوشه وإلتقى بمقدمة جيوش حسين باشا عند مدينة حمص وإنتصر عليها ثم دخل مدينة حلب في تموز 1832[41].

لما علم حسين باشا بإنهزام مقدمة جيوشه في حمص، وسقوط مدينة حلب تقهقر الى الخلف وتحصن في مضيق بيلان بجبال طوروس[42]. حتى يستطيع تنظيم صفوف جيشه إلا أن إبراهيم باشا إستطاع حسم الموقف لصالحه في 29 تموز 1832 عندها عاد حسين باشا الى الوراء متخلياً بذلك عن أهم المواقع الإستيراتيجية للسيطرة على شمالي سوريا [43].

إنفتح بذلك الباب امام جيوش إبراهيم باشا للسيطرة على آسيا الصغرى عند ذلك دعت الدولة العثمانية أعظم قادتها وأمهرهم الصدر الأعظم رشيد محمد باشا وأسندت إليه قيادة الجيش العثماني لصد جيش إبراهيم باشا[44].

بعد أن تأهب الجيشان تقدم الجيش العثماني وعسكر أمام الجيش المصري فمكث في مكانه لا يبدي حراكاً وكان الضباب الكثيف الكثير الإنتشار في بلاد الأناضول مخفياً كلاً منهما عن عين الأخر ولذلك لم يبدأ إبراهيم باشا بالضرب كي لا يعرف العدو مكانه أما رشيد باشا فمجرد وصوله على مسافة 400 متر من الجيش المصري إبتدأ بإطلاق النار فعلم إبراهيم باشا ترتيب الجيش العثماني ثم شاهد أن المشاة العثمانية إنفصلت بسبب الضباب عن الفرسان فأمر المشاة المصرية بالدخول بين الفريقين ليستحيل إجتماعهما ورجوعهما الى ما كانا عليه من الإلتئام ولقد أوقعت هذه الحركة الرعب والفزع في قلوب العثمانيين الى أن فاجأتهم فرقة الخيالة المصرية وأعملت في فرسانهم السيف فبددت شملهم ووجهت المدفعية المصرية نارها على المشاة العثمانيين فحصدتهم حصداً ولما رأى رشيد باشا أن لا مناص من الهزيمة إجتهد أن يستجمع جناح جيشه الأيسر فلم يفلح ووقع أسيراً في يد المصريين فجاؤوا به الى إبراهيم باشا ولما علم الجيش بأسر قائدهم ولوا الأدبار وبذلك انتهت واقعة قونية الفاصلة في21تشرين الثاني 1832[45].

لقد فتح الإنتصار في معركة قونية أبواب إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية أمام جيوش محمد علي باشا وبالتالي فتحت أمام أخطار الدول الأوربية[46] التي إنتهزت هذه الفرصة لتحقيق

أهدافها من خلال الظروف السيئة التي عصفت بالدولة العثمانية حيث إحتل إبراهيم باشا كوتاهيه في أوائل عام 1833 والتي تبعد 150 ميلاً عن إسطنبول[47].

تدخلت روسيا محاولةً سد تلك الأبواب بوجه جيوش إبراهيم باشا إلا أن الدول الأوربية عدّت تدخل روسيا أشد خطراً عليها من محمد علي باشا لذلك أسرعت الى توحيد كلمتها بضرورة حماية الدول العثمانية وإعلان الحرب على إبراهيم باشا في البر والبحر حتى يوقف زحف قواته تجاه إسطنبول [48].

المبحث الثالث

أولاً. اتفاق كوتاهيه:

أصبحت المسألة المصرية مثاراً لمطامع الدول الأوربية منذ أن أسس محمد علي باشا الدولة المصرية الحديثة فلما إشتبكت مصر والدول العثمانية في الحرب ,إقترنت المسألة المصرية بالمسألة الشرقية فإشتدت المنازعات الدولية بشأنها وإنبعثت المطامع القديمة التي كانت تسعى لها كل الدول حيال الدولة العثمانية[49].

فروسيا نظرت بعين الخوف لتقدم الجيش المصري وإقترابه من عاصمة الدولة العثمانية لأن ذلك يمثل خطورة عظيمة بالنسبة لها أن تقيم الى جوارها قوة جديدة فتية لا قبل لروسيا بمشاكلها وهي التي ألفت أن تنال بالتهديد العديد من الإمتيازات من الدول العثمانية المتخوفة دائماً منها[50].

كانت سياسة بريطانيا حيال محمد علي باشا تقوم على اساس التظاهر بالمحافظة على املاك الدولة العثمانية امام اطماعه وتوسعاته وأخذت تعمل على رده الى حدود مصر حتى لا يكون له من القوة ما يهدد مصالحها التي أخذت تتضح في تلك المنطقة من مناطق الشرق وترى في الحد من سلطانه حداً لإمتداد النفوذ الفرنسي الى هذه المنطقة الحساسة [51].

كذلك فرنسا فقد إستخدمت علاقتها الودية مع محمد علي باشا لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان وكانت تؤيد وتلح في إعطائه مصر وسوريا وأدنه محاولةً منها لمد نفوذها في منطقة محمد علي باشا لمواجهة النفوذ البريطاني في المنطقة[52].أما النمسا وبروسيا فقد كانتا مشغولتين بمشاكلهما الداخلية والخارجية[53]. بذلك صارت مصر قبلة أنظار الدول الأوربية إذ كانت غايتهم إقناع محمد علي باشا بتسوية الخلافات مع الدولة العثمانية الذي على أساسه سوف يتم التوازن الأوربي.

من أجل ذلك وفدت رسلاً للتفاهم مع محمد علي باشا من كل صوب وكذلك أرسل السلطان مندوباً عنه وهو خليل باشا ليفاوض محمد علي باشا في حسم الخلاف ودياً، وطالب محمد علي باشا بضم سوريا وولاية أدنه إلى مصر وقد أصر على الاحتفاظ بإقليم أدنه لسببين

آثنين أحدهما: وهو من صميم الاناضول لما إشتهر عنه من كثرة مناجمه ووفرة أخشابه والاخر لأنه ينتهي بجبال طوروس التي أراد محمد علي باشا جعلها الحد الفاصل بين مصر والدولة العثمانية[54].

أخيراً وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع وما بذلته فرنسا من جهود لحسم الخلاف حيث أرسلت البارون دي فارين سكرتير السفارة الفرنسية بصحبة مندوب الدولة العثمانية رشيد بك الى إبراهيم باشا الذي كان يقيم في كوتاهيه وبعد مفاوضات دامت أربعة أيام تم الإتفاق على الصلح في 8 نيسان 1833 وهو المعروف بإتفاق كوتاهيه[55].

بمقتضى هذه المعاهدة كان على الجيش أن يتراجع عن الأناضول على أن يعطي محمد علي باشا ولاية مصر طول حياته مع تعيينه والياً على بلاد الشام وجزيرة كريت فضلاً عن تنصيب إبنه إبراهيم باشا والياً على ولاية أدنه[56].

تجدر الاشارة الى ان السلطان العثماني قد رفض في بادئ الأمر إعطاء إقليم أدنه الى محمد علي باشا وأرسل له مكتوباً مع الصدر الأعظم وتعمد السلطان عدم ذكر أقليم ادنه وبطبيعة الحال فقد رفض محمد علي باشا هذا المكتوب الأخير وثبت فية تراجع السلطان عن اتفاق كوتاهية وإستمر إبراهيم باشا في زحفه وإحتلال الأراضي العثمانية وأخيراً وافق السلطان على التنازل عن أقليم أدنه وأصدر فرماناً في 6 أيار 1833 أعلن فيه تثبيت محمد علي باشا على حكم مصر وكريت وإسند اليه ولاية سورية و الحجاز وتخويله إدارة اقليم أدنه. وصارت حدود مصر الشمالية تنتهي عن مضيق كولك بجبال طوروس وإنتهت بذلك الحرب السورية بتوسيع أرجاء الدول المصرية حتى مضيق كولك[57].

استاء السلطان العثماني عندما رأى أن الدول الأوربية خذلته ولم تساعده ضد محمد علي باشا ولذلك رغب في الإتفاق مع الروس خصوصاً وإن روسيا أرسلت قواتها وأنزلت خمسة عشر ألف جندي على الضفة الأسيوية للبوسفور عندئذ توقفت قوات إبراهيم باشا عن التقدم. ومع أن القوات الروسية إنسحبت بعد جلاء إبراهيم باشا عن الدول العثمانية بعد توقيع إتفاقية كوتاهيه فإن الدولة العثمانية وروسيا وقعتا معاهدة هنكاراسكلة سي في 8 تموز 1833 بمساعدة سفير روسيا الكونت أورلوف إلتزمت بموجبها الدولتان أن تساعد كل منهما الأخرى اذا تعرضت لخطر خارجي أو داخلي[58].

كما تعهدت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة بأن تسمح للأسطول الروسي بالمرور عبرالبسفور الى البحر الأبيض وسد الموانئ العثمانية عن جميع السفن التابعة للدول الأخرى وبذلك سمحت لروسيا ببسط نفوذها في شؤون الدولة العثمانية وبسط حمايتها الفعلية عليها[59].

ثانياً: الإدارة المصرية في سورية

دخلت سوريا في الحكم المصري بعد صلح كوتاهيه وصار إبراهيم باشا خلال السنوات الست التالية حاكماً عاماً على الولايات السورية ممثلا لوالده وقام بتنظيم أحوال سوريا الإدارية والسياسية وعنى بتوطيد مركز مصر في سوريا فأمن حدودها الشمالية واهتم بتحصين مضايق جبال طوروس[60] وإتخذ مقره العام في إنطاكيا لقربها من التخوم الشمالية[61].

عمل إبراهيم باشا على تنظيم احوال سورية وتدبير امورها الإدارية حيث عمل على على الغاء التقسيمات الإدارية العثمانية السابقة وأقام نظاماً إدارياً جديداً لحكم الولاية يديره حاكم عام ومقره دمشق[62].

حمل الحكم المصري نموذجاً للنظام الإداري المتكامل وكان من بين دعائمه إنشاء مجالس الشورى[63]. في المدن المختلفة مهمتها التعاون مع المديرين في الأمور الجزائية والفصل بين المشاكل العمومية المختلفة[64].

عين محافظين للمدن الشامية مدعماً بذلك أركان حكومته في مختلف مدن الشام التي أخضعها لولايته حتى أنه بدأ يسند المناصب الى أقربائه ورجاله المخلصين ليضمن ولاءهم له ولحكومته[65] وتثبيت حكمه وسيادته وإيجاد نوع من الإستقرار والأمن في عهد جديد منفصل عن الدولة العثمانية[66].

تغيرت الحالة التعليمية والثقافية مع قدوم الحكم المصري الى سورية حيث جاء حاملاً النهضة الكبيرة التي أوجدها في مصر لينقلها الى الشام في إطار البرنامج الجديد الذي أعده وشمل جميع أوجه ومظاهر المدينة وعلى ذلك إتجه النشاط الى مجال التعليم وإن كان أقل حظا عن باقي المجالات إلا أنه عدّ ركيزة قوية إعتمدت عليها الشام في نهضتها العلمية الحديثة.كما وضعت في سنة 1835 خطة خاصة بإنشاء مدارس حكومية في المدن الرئيسة كما قام بإيفاد البعثات الى الخارج وفقاً للنظام المتبع في مصر[67].

نشطت في ظل حكم إبراهيم باشا التجارة والزراعة وعمم تربية دودة القز وصناعة الحرير وأكثر من غرس أشجار الزيتون وإزدهرت زراعة العنب كما عمل على إستخراج كثير من المعادن كالفحم الحجري[68]

نجح إبراهيم باشا في إجراء تغييرات واسعة في البنية الإقتصادية فقد حدد مقدار الضرائب التي تجبى من الفلاحين ، وأوقف الإبتزازات الإقطاعية التعسفية وألغى الضرائب على الأراضي البكر في زراعتها ، وحاول أن يوطن البدء ويوقف حركتهم بدفعهم الى الإستقرار كما إستطاع القضاء على الملتزمين وقطاع الطرق وإسترجعت المكانة الرسمية للكمارك وحددت الرسوم بدقة[69].

كما استطاع ابراهيم باشا أن يقوي أواصر التحالف بينه وبين القبائل القوية التي يأمل أن يركن اليها عند الحاجة في تنظيم قوة حربية يعتمد عليها في إخماد نار الفتن الداخلية أو صد هجمات الدولة العثمانية حال إعلانها الحرب عليه [70].

ثالثاً. أخطاء الحكومة المصرية في سورية

إستطاعت سياسة إبراهيم باشا واصلاحاته في سورية أن تنمي الحياة الإقتصادية والإجتماعية فتحسنت أوضاع العامة من التجار والصناع والحرفين والزراع ولكن هذه السياسة أدت الى تبرم الأمراء والمشايخ وأرباب النفوذ السابقين وتبرموا من زوال نفوذهم على يد الحكم المصري وتمنوا رجوع العثمانيين ليعيشوا في حمايتهم فقد كان الحاكم العثماني يأخذ لنفسه ضعف ما هو مطلوب توريده الى الحكومة كالملتزميين في مصر الذين الغاهم محمد على للقضاء على الإستغلال[71].

كذلك فإن حالة الإستقرار الذي شهدته بلاد الشام قد أجهض بالأوامر التي أصدرها محمد علي باشا الى إبنه إبراهيم باشا بتطبيق نظام التجنيد في الشام قياساً على ما هو معمول به في مصر بعد أن رأى في رجال الشام مادة تعينة فتطلع اليهم لانهم كانوا بطبيعة بلادهم شديدي البأس كما انهم كانوا كثيري العدد يستطيع الاعتماد عليهم في جيشة[72] ، وزاد الأمر سوءاً وتدهوراً قراره بتجريد أهل الشام من السلاح[73],لاسيما وانه في قراره هذا قد استأثر طائفة النصارى على الدروز حين أخذ اسلحة الدروز وقلدها للنصارى،وكان الوجود المصري في الشام في تلك الفترة قد أوجد معه بذور العداء بين الدروز والنصارى ، لكي يتمكن من السيطرة على مقاليد الامور في الاقاليم ،الا انه بذلك فتح صفحة جديدة من الصراع بينه وبين اهالي الشام[74], فضلاً عن قوانين أخرى منها إحتكار جميع اصناف الحرير وبعض المواد الاخرى وسخر الأهالي واكرههم على زرع الحاصلات التي لا غنى عنها للبلاد كالحبوب[75].

كما أوجد ضريبة جديدة على النبيذ والمشروبات الروحية بعد ان صرح بتناولها علنا في الخمارات التي انشئت أملا في الحصول على المال الذي كان الحكم في حاجة اليه ويبحث عنه في كل مكان وتغاضى عن التعاليم الاسلاميه في هذا الشأن، فكان حجرة عثرة في سبيله على رغم من حصر مناطق البيع والتداول في احياءالاجانب البعيدة عن سكنى المسلمين وساد الخلل في تلك الخمارات ومثل التزامها عبئا على اصحابه كما استاء النصارى واليهود الذين كانوا يتاجرون في الخمور بعد ان منعوا واستولت الحكومة على ما لديهم منها من الات صنعها ومواعين حفضها [76].

وعندما ألحت حاجة محمد علي باشا للاموال لمواصلة الحرب ضد الدولة العثمانية ، ولتلك النفقات التي تطلبها وجود هذا الحشد من القوات أمر بفرض ضريبة الفرده على اهل الشام

والتي يدفعها الذكور من السكان عن كل فرد من سن14 سنة وحتى سن 60 سنة التي أوجدتها الدولة العثمانية في وقت الحرب واستحدثتها الادارة المصرية وادخلتها الى مصر لذلك استاء أهل الشام وخاصا المسلمين الذين عدّوا الفردة جزية فرضت عليهم ، فضلاً عن ذلك ثقل وطأتها وطريقة فرضها عليهم ومما زاد من الامر ارتباكا ولشدة الرغبة في تحصيل المزيد من الاموال لتجديد الحرب مع الدولة العثمانية تم جبايتها عن سنتين دفعة واحدة [77].

كان محمد علي باشا قد إعتاد على إصدار مثل هذه الأوامر على أهالي مصر ذوي الطبيعة الفلاحية المسالمة مادام يشعر أن الأوامر بشكل أو باخر تنفذ لصالح الشعب تحقيقاً للرفاهية وتقوية المجتمع إقتصادياً وعسكرياً , ولكن طبيعة شعب سوريا الذي كان في أغلبه يميل الى ممارسة التجارة رفض هذا الاسلوب[78].

كان الحكم العثماني قد ترك هناك حالة من التواكل والإعتماد على الدولة العثمانية بالكامل في الدفاع عن أرضه وممتلكاته ولم يألف الجندية الشاقة، كما كان المسلمون في الشام معفيين من أي ضرائب على الرؤوس وكانت تفرض فقط على غير المسلمين[79].

من ناحية أخرى كان للدسائس العثمانية والبريطانية شأن كبير في تحريض العناصر العربية وغير العربية الحاقدة على الحكم المصري ولاسّيما الطبقة الحاكمة القديمة والمستغلة من الامراء ورؤساء الاقطاع والتي كانت تنهب وتظلم الشعب وحتى بين صفوف الشعب الرافض لاوامر محمد علي باشا الجديدة حيث انها تفرض عليه اموراً لم يعتد عليها من قبل[80].

تلك الأسباب فتحت صفحة جديدة من الصراع جعلت موقف إبراهيم باشا حينذاك في وضع لا يسمح له بالتوسع شرقاً أو شمالاً ومما حال دون تحقيق أهداف محمد علي باشا وتوسعاته إذ أن جل جهد هذه القوات قد صرف في كبح جماح الثورات التي ما فتئت أن قامت بين الفنية والأخرى في مختلف نواحي الشام[81].

لمواجهة كل ذلك تطلب الأمر من محمد علي باشا أن يحصل على إعتراف قانوني بالإستقلال الذي حصل عليه بالفعل بدون أن يجلب له ذلك غضب موظفيه أو ضباطه ، فهو يعترف أنة مسلم عثماني تابع للسلطان من الناحية القانونية على الأقل حتى أنه يرفض الخطبة بإسمه في الصلاة ويرفض سك العملة بإسمه بعد إستيلائه على حلب وحمص وبيلان[82].

وكأنه بذلك قد سخردهاءة السياسي ليدخل حلبة المناورة مع الساسة البريطانيين الذين كانوا في صراع سياسي كبير مع الفرنسيين والروس[83].

المبحث الرابع: أولآ حرب الشام الثانية:

كانت الدولة العثمانية لا تفتأ منذ دخول قوات محمد علي باشا على إستثارة أهل الشام وإستمالة رؤساء العشائر وأصحاب الزعامات والأعيان فيها الى جانبها في سبيل إخراج محمد علي باشا من الشام، ليصبح الوجود المصري في غاية الصعوبة[84].

حاول محمد علي باشا التوصل الى إتفاق مرض مع السلطان العثماني يتم بموجبه إعطاء ولايتي مصر وبلاد العرب لمحمد علي إرثاً له ولأ ولادة من بعده، وبلاد الشام الى جبال طوروس مدة حياته، إلا أن السلطان رفض الإتفاق ولم يكتب لهذا الصلح النجاح[85].

أثار هذا الرفض رغبة محمد علي باشا بالإستقلال ليقطع خر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية وإستدعى قنصليات بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وأخبرهم بذلك ألا ان ردودهم كانت غير مشجعة[86].

أظهرت الدول الأوربية استياءها من مصر وشجعت السلطان محمود الثاني للتحرش بمصر وكانت بريطانيا أيضاً وراء فشل المفاوضات بين مصر والدولة العثمانية، حيث توصل سفيرها اللورد يونسو بنى الى عقد معاهدة في سنة 1838 بين بريطانيا والدولة العثمانية وكان من شروطها إلغاء الإحتكارات في جميع أنحاء السلطنة العثمانية وبالتالي كانت هذه المعاهدة تسري على مصر على أساس أنها كانت حتى هذا الحين جزءً من الدولة العثمانية وأصبح إعلان الدولة العثمانية تحريمها للإحتكار يقصد به إثارة محمد علي باشا وإحراجه وإثارة الخواطر في مناطق نفوذه وبخاصة في الشام[87].

في نيسان عام 1839 عبرت القوات العثمانية الفرات وزحفت الى سوريا ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية إلا ان السلطان العثماني أعلن في 7 حزيران 1838 أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره[88].

وهنا تتوضح صورة المؤامرة التي قامت بها بريطانيا في إقناع السلطان العثماني بخوض تلك الحرب، لأن بريطانيا قد ضمنت وقوف جميع الدول الأوربية الى جانبها في هذه الحرب ما عدا فرنسا وانها ستقف الى جانب الدولة العثمانية ضد أي خطر قد يهددها نتيجة هذه الحرب[89].

أدرك محمد علي باشا أن الحرب واقعة بينه وبين السلطان العثماني فكتب الى إبراهيم باشا أمراً إياه بالتأهب للحرب والإستعداد لخوض غمارها، في حين أنه أمر بجمع الجند وإرسالهم الى الشام لمعاونة إبراهيم باشا في الحرب المنتظرة[90].

تغلغل الجيش العثماني في 21 نيسان 1839 في الأراضي السورية ونشبت معركة كبيرة بين الطرفين صباح يوم 24 حزيران 1839 بالقرب من قرية نصيبين وكان الجيش العثماني يتألف من ثمانية وثلاثين ألف مقاتل ويحتل مواقع حصينة وكان يستعين بعدد كبير من الضباط

إلالمان على رأسهم القائد الألماني الشهير البارون فون مولتيكه أما الجيش المصري فكان يتكون من أربعين ألف مقاتل وهو متفوق على الجيش العثماني في النظام وكفاءة قيادته وجنوده وحسن تدريبهم[91].

إن قوة الجيش المصري وحسن تدبير إبراهيم باشا قد حسم المعركة لصالحه لينتصر في هذه المعركة ويكبد الجيش العثماني خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات رغم ما أبداه من شجاعة ومقدرة فائقة في أرض المعركة، وقد أسرت القوات المصرية خمسة عشر ألف رجل بسلاحهم[92].

لقد حل بالعثمانين بعد هذه الهزيمة كارثتان كبيرتان ففي أول من تموز سنة 1839 توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة المنكرة وخلفه السلطان عبد المجيد(1839-1860) وكان سنّه سبعة عشر عاماً وعهد السلطان الجديد الى فوزي باشا قائد الأسطول العثماني أن يعود بأسطوله الى إسطنبول في الوقت نفسة عين خسرو باشا صدراً أعظم والذي كان بينه وبين فوزي باشا عداء قديم فعدّ فوزي باشا إستدعاءه مؤامرة من خسرو باشا وتولته الوساوس فقرر تسليم الأسطول العثماني الى محمد علي باشا بدعوى أنه خائف على حياته من خسرو باشا[93] وبذلك فقدت الدولة العثمانية سلطانها وجيشها وأسطولها[94].

وإتخذت هذه القضية طابعاً إعلامياً بعد أن غدت قضية دولية، وذلك بالترويج الإعلامي الأوربي لها، كونها أزمة معقدة أسموها بـ "المسألة الشرقية" مع العلم أن أصل المشكلة هو أقليمي بحت بين الدولة العثمانية والأقليمية العربية التي تزعمها محمد علي باشا وأنه من الطبيعي تسوية الخلافات تلك، بين الطرفين دون تدخل القوى الدولية[95].

حاول السلطان عبد المجيد أن يجنح للسلم وبعث برسوله عاكف افندي الى مصر وعرض على محمد علي باشا محاولة عقد هدنة تمهيداً لإجراء الصلح بما يرضي الطرفين وعرض السلطان عبد المجيد موافقته على تحويل محمد علي حكم مصر بالوراثة وإقرار سلطانه على سوريا وجزيرة العرب وكان محمد علي باشا شبه موافق على هذا الصلح بشرط إبعاد الأطراف الأجنبية[96].

ثانياً. معاهدة لندن 1840:

قامت الدول الأوربية الخمس فرنسا والنمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا بالتدخل لدى الدولة العثمانية ومنعوهاً من عقد أي إتفاق مع محمد علي[97] عملاً على زيادة الخلاف بين الدولة العثمانية ومصر ليتحقق من خلال ذلك هدفيين رئيسيين الأول الإبقاء على إضمحلال الدولة العثمانية وتفككها والثاني محاولة التخلص من محمد علي ودولته القوية بعدما أصبح يشكل خطرا على النفوذ الاوربي بالمنطقة[98].

لقد أصبح هناك إختلاف وتنوع في مواقف الدول الأوربية تجاة الصراع العثماني – المصري او ما عرف بالمسألة الشرقية فكانت روسيا تنتهز الفرص لبسط حمايتها على الدولة

العثمانية أما النمسا فكان إشتراكها في التدخل بغرض ألا يجعل لروسيا ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية في حين ان بروسيا لم يكن لها أطماع في هذه الأزمة وكانت فقط ترمي الى التمسك بالمحافظة على السلم إتقاءا لإندلاع أي حرب أوربية [99].

أما فرنسا فكانت تؤيد محمد علي وتسانده وتتطلع الى ان تفرض على مصر ضرباً من الحماية إبتغاء التمكين لنفسها في بلاد الجزائر الخاضعة لإستعمارها[100].

واخيرا بريطانيا التي كان لها أطماعها في أملاك الدولة العثمانية وحاولت الحفاظ عليها بالقضاء على محمد علي باشا ودولته القوية لما شكلة من خطر على المصالح البريطانية في البحر الأحمر وطريق الهند[101].

في نهاية الأمر إستقر رأي بالمرستون وزير خارجية بريطانيا على عقد معاهدة وفاق تضم الدول الأربع روسيا وبريطانيا وبروسيا والنمسا بعد إستبعاد فرنسا وقعت هذة المعاهدة في لندن في 1840/7/15[102].

تعهدت هذه الدول في المعاهدة بمساعدة السلطان في إخضاع محمد علي باشا إذا ما رفض عرضاً يخول محمد علي باشا حكم مصر وراثياً وحكم ولاية عكا طوال حياته هو وحدة على أن يكون لمصر إستقلالها الداخلي دون التمثيل في الخارج وأعطي محمد علي مهلة عشرة ايام فإذا لم يقبل يتؤخذ منه عكا، وينذرعشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر فقط ، على أن يظل تابعاً للسلطان ويجبي الضرائب بإسمه فإن رفض تصرفت الدول بما تراه وتعهدت بريطانيا والنمسا بقطع المواصلات بين الشام ومصر بكل الوسائل[103].

رفض محمد علي باشا تلك الشروط وأعلن انه سيبقى بالقوة لأنه ما ربحه كان بالقوة وكانت فرنسا تحرض محمد علي باشا على الرفض وتوعده بالمساعدة[104].

لكي تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ تحرك الأسطولان البريطاني والنمساوي في البحر المتوسط واستوليا على بيروت في 9 تشرين الأول ثم سقطت في 3 تشرين الثاني عكا مفتاح فلسطين والشام وعلى أثر ذلك سلمت يافا ونابلس[105].

إزدادت الثورات والقلاقل في الشام ولبنان بتحريض من ممثلي بريطانيا في الدولة العثمانية وظهرت السفن البريطانية أمام بيروت تصاحبها سفن الحلفاء[106].

هذا كله حتم على إبراهيم باشا ضرورة الإنسحاب من الشام وفلسطين الى مصر[107] بعد أن وعده الاميرال الفرنسي تشارلزنابير بأن يضمن لوالده حكم مصر حكماً وراثياً[108].

تم توقيع الاتفاق في 13 شباط 1841 وقد تقرر فيه إعطاء محمد علي باشا وأسرته حكم مصر حكما وراثيا، أجلي أخر جندي عن غزة في 19 شباط 1841[109]. هكذا إسترد العثمانيون بلاد الشام بمساعدة الدول الأوربية[110].

الخاتمة:

لقد نجح محمد علي باشا في بناء دولة كان لها مؤسساتها السياسية وخططها للمستقبل، إذ أوجد توازناً حقيقياً بين اللامركزية الادارية العثمانية والاستقلال الذاتي–المصري بحيث حقق استقراراً سياسياً على نطاق واسع اتاح له تنفيذ برامجه في البناء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وعمل على تطوير الياته وعناصره العسكرية على النمط الاوربي والتي خدمته ليس في الدفاع عن كيانه السياسي امام الدولة العثمانية حسب وانما في التوسع الى اطراف عديدة.

لقد حاول محمد علي باشا من خلال حروبه مع الدولة العثمانية في بلاد الشام الى اقامة امبراطورية عربية بحكم انه يسيطر على الجزء العربي من الدولة العثمانية الا انه لم يقدم على اعلان استقلاله او اعلان دولته العربية لانه كان يحتفظ بعثمانيته ويعتز بها ويخلص لها وحجته في ذلك انه اراد احياء امجاد الدولة العثمانية بعد الانتكاسات والتداعيات المتوالية التي منيت بها وجعلتها لقمة سائغة بيد الطامعين من الدول الاوربية من خلال الدولة التي أراد القيام بها والتي ترتكز على المناطق العربية المقطوعة من الدولة العثمانية فهو اذن مسلم عثماني تابع للسلطان يرفض الخطبة باسمه في الصلاة أو حتى سك العملة باسمه.

كانت الدول الاوربية تتحين الفرص للايقاع بالدولة العثمانية واقتسام املاكها لكنها جاهدت بوجوب التظاهر بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية وهي في حالة ضعف وبخاصة بدون جيش أو أسطول كما أن وجود الدولة المصرية بقوتها على الساحة الدولية أصبح يشكل تهديداً لمصالح تلك الدول في المنطقة وعلى رأسها بريطانيا التي وجدت في سياسة محمد علي تهديداً لسيادتها في البحرين الابيض والاحمر وخطراً على مصالحها في الطريق الى الهند لذلك عملت بريطانيا جاهدةً لابقاء مصر خاضعة للسلطة العثمانية المنهارة والتي من السهل فرض ارادتها عليها .

وحدت الدول الاوربية جهودها واستطاعت ان تنهي ما عرف على الساحة الدولية بالمسألة الشرقية .

الهوامش

(1) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط5، (القاهرة، 1989) ص217.

(2) عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، 1517–1952 (الأسكندرية، 1989) ص214.

(3) لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام 1831–1841م (القاهرة، 1990) ص20.

(4) محمد التونجي، بلاد الشام إبان العهد العثماني، (بيروت، 2004) ص61.

(5) سالم، المصدر السابق، ص20.

(6) الرافعي، المصدر السابق، ص217.

(7) عمرالاسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، (القاهرة، 1996) ص172.

(8) عبد الرحمن زكي: حملة الشام الأولى والثانية في "صفحات من تاريخ مصر ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا 1848–1948، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، (القاهرة، 1990)، ص65.

(9) عايض بن حزام الروقي، حرب محمد علي في الشام وأثره في شبه الجزيرة العربية، 1224–1255هـ، (مكة المكرمة، 1986) ص71، جاد طه، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، (دمشق، 1977)، ص45.

(10) الرافعي، المصدر السابق، ص219.

(11) الوهابية مصطلح أطلق على أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي في أساسها حركة دينية دعت الى نبذ البدع والخرافات والعودة الى عقيدة التوحيد الصافية والإسلام الصحيح للمزيد من التفاصيل يراجع، علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، (بيروت، 2006)، ص388 .عبد الله بن محمد بن حسين أبو داهش، "ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلدان جنوب الجزيرة العربية "مجلة الدارة، ع3، س10، (الرياض، 1984)، ص9. أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ج1، (الرياض، لات).

(12) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، الصحوة المصرية في عهد محمد علي، (القاهرة، 1998) ص187.

(13) سالم، المصدر السابق، ص20–21.

(14) حسين فوزي النجار، السياسة الإستيراتيجية في الشرق الأوسط، ج1، (القاهرة، 1953)، ص188.

(15) هناك من كان رأيه أن محمد علي باشا كان يفكر في تحقيق فكرته لتكوين وحدة عربية تمتد من شبه الجزيرة العربية ومصر الى بلاد الشام تحت زعامته. جورج حداد، تاريخ أوربا والمسألة الشرقية في الأزمنة الحديثة، (حلب، 1941)، ص205.

(16) عبد الرزاق البيطار، حلي البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، حققه محمد بهجة البيطار، دمشق، 1961)، ص محمد رفعت عبد العزيز، الجيش المصري وحروب الشام الأولى دراسة في ضوء وثائق عابدين : (القاهرة، 1999) ص27.

(17) في عام 1819 تولى عبد الله باشا ولاية صيدا وتولد النزاع بينه وبين درويش باشا والي دمشق وبدأ الصراع وقامت الحرب بينهما وكانت نتيجتها صدور فرمان بخلع عبد الله باشا وإباحة دمه وإضافة ولاية صيدا الى درويش باشا عندئذ إتصل عبد الله باشا بـ محمد علي باشا لينقذ الموقف، وأوضح له مدى الإرتباط بين الشام ومصر وأكد أن الجبال سترتعد لقواته القوية، وتجاوب باشا مصر للنداء وصدر عفو السلطان عن

عبد الله باشا ومنح ولاية صيدا وصفد وبيروت، وقد أوضح الفرمان أن ما جاء به هو لخاطر محمد علي وأراد عبد الله باشا الحصول على مزيد من السلطة عن طريق باشا مصر مطلب إحاله غزة والرملة إليه حيث أن هذه الجهات كانت ضمن ملحقات ولاية صيدا، فيحرر محمد علي الى وكيله بالإستانة لتسوية هذه المسألة، وتتم بالفعل وتدخل في نطاق الولاية، إلا أن العلاقات بدءت تسوء بين عبد الله باشا ومحمد علي باشا نتيجة معرفة عبد الله باشا ؟ محمد علي باشا في مد سيطرته الى بلاد الشام وضمها الى أملاكه وغرت أسوار عكا عبد الله باشا وقال أنه ما إستعصى على نابليون بونابرت فلا يستطيع أحد فتحه وقصد محمد علي باشا، سالم، المصدر السابق، ص24–25.

(18) ولاية صيد قاعدتها عكا ولذلك تسمى أحياناً ولاية عكا، الرافعي، المصدر السابق، ص221.

(19) محمد كرد علي، خطط الشام، ج3، (دمشق، 1926)، ص51، محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط1، (لا.م، 1950) ص58.

(20) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العليا العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط7، (بيروت 1993)، ص441، عزمي عبد مجيد أبو عليان، القدس بين الإحتلال والتحرير عن العصور القديمة والوسطى والحديثة 3000 ق.م 1967، (عمان، 1993)، ص215.

(21)رد الصدر الأعظم على كتاب محمد علي باشا رداً يدل على مدى الضعف الذي كانت عليه الدول العليه، وعدم قدرتها على التصدي لمحمد علي فقال "إن شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ في الحسام وإشعال النار والحرب ، وإن ما ينشب من نزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يسوى باشهار السيف بل بتدخل الباب العالي "الصلابي، المصدر السابق، ص408–409.

(22) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة، 1976) ص160، صلاح أحمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر1220م/1805م /1310هـ/1882م، (الأسكندرية، 200، ص122).

(23) الروقي، المصدر السابق، ص76.

(24) السيد رجب حراز، المدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني الى الإحتلال البرطاني 1888201517، (القاهرة، 1970) ص264، محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514–1914، ص168.

(25) الروقي، المصدر السابق، ص77، النجار، المصدر السابق، ص188.

(26) في هذا الوقت جرت مفاوضات بين رئيس الوزراء الفرنسي ومحمد علي باشا بشأن غزو بلاد الجزائر بأسطول فرنسي مصري، فإقترح محمد على فرنسا أن تسلمه أسطولها ليكون بقيادته ويتعهد هو بإخضاع "داى" الجزائر فلم تقبل فرنسا وخاف أيضاً محمد علي من أن تحتل فرنسا الجزائر، فتمتد أطماع فرنسا شرقاً وتكون خطراً على مصر الأسكندري وحسن، المصدر السابق، ص173.

(27) الروقي، المصدر السابق، ص77.

(28) بيهم، المصدر السابق، ص59.

(29) المسعودي، الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517–1916، (لا.م، 1916) ص62 المصدر السابق، ص62.

(30) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516–1922، (بيروت، 19) ص316.

(31) حدد ميعاد الحملة في أوائل عام 1831، بيد أنه تأجل من جراء إنتشار الكوليرا في مصر، فقضت على كثير من الأهالي وإمتدت الى صنوف الجيش وفتكت بحوالي خمسة الالاف فتأجل تسير الحملة حتى تكافح الحكومة هذا الوباء، زكي، المصدر السابق، 308.

(32) كانت الحملة المصرية على سورية مؤلفة في بدايتها من 6 الأيات من المشاة وأربعة من الفرسان وعدتهم 30000 مقاتل بقيادة إبراهيم باشا مجهزة بأربعين مدفع من مدافع الميدان وعدة من مدافع الحصار أما البحرية فكانت مؤلفة من 16 سفينة حربية و 17 سفينة نقل. وجعل على قيادة الجيش البري إبراهيم باشا يكن إبراهيم باشا الصغير وهو أبن أخت محمد علي باشا تفريقاً له عند إبراهيم باشا إبن محمد علي الرافعي ، المصدر السابق،223.

(33) الروقي، المصدر السابق، ص79.

(34) سالم، المصدر السابق، ص 41 .

(35) الرافعي، المصدر السابق،ص 227.

(36) قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني (موسكو، 1989) ص121.

(37) الروقي، المصدر السابق، عبد العزيز، المصدر السابق، ص80.

(38) محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، (القاهرة، 1980) ص411–412، عزت يوسف بك أصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الأن، (القاهرة، 1995) ص191.

(39) المسعودي، المصدر السابق، ص63، المحامي، المصدر السابق، ص 449.

(40) التونجي، المصدر السابق، ص61.

(41) الدسوقي، ص165.

(42) تقع مدينة بيلان جنوبي الأسكندرية، وشمالي المضيق والجبل المعروفين بإسمها ويصل إليها طريقان، طريق من كليس وطريق من إنطاكيه، ويقترب الطريقان في سفح الجبل بحيث يفصل بينهما نحو ثلاثة الاف متر ثم يلتقيان في المضيق جنوبي بيلان فيصبان طريقاً واحد تصل الى المدينة الرافعي، المصدر السابق، ص237.

(43) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية،(دمشق، 1980)، ص 88 .

(44) سالم، المصدر السابق، ص51.

(45) الأسكندري وحسن، المصدر السابق، ص178.

(46) سليمان بن محمد الغنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية 1811–1840 في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (الرياض، 1980) ص89–93.

(47) كما أرسل إبراهيم باشا رسول الى أزمير لتقيم الحكم المصري بها ولما وصل الرسول لم يلق بها مقاومة وعزل حاكم المدينة طاهر بك وأقام بدلاً منه أحد أعيانها منصور زادة في شباط 1833 ورجبت المدينة بهذا الإنقلاب ولكن الجنرال روسان سفير فرنسا في إسطنبول تدخل في الأمر حتى لا يستنحل النزاع وتتخذ روسيا إحتلال أزمير ذريعة لحماية الدولة العثمانية فأرسل الى إبراهيم باشا يعترض على فعله رسوله في أزمير وينذره بقطع العلاقات فإستجاب إبراهيم باشا وأعاد الحاكم القديم الى منصبه في أذار 1833. الرافعي، المصدر السابق، ص255.

(48) محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وظهور محمد علي، (القاهرة، د.ت) ص112، أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ العالم العربي، (القاهرة، 1958) ص69–70.

(49) الرافعي، المصدر السابق، ص252.

(50) حيث أرسل القيصر نقولاً الجنرال مورافيف في مهمة الى إسطنبول لمحاولة الوصول الى تسوية للمشكلة القائمة بين السلطان محمد الثاني ومحمد علي باشا إلا أن جهوده باءت بالفشل، الدسوقي، المصدر السابق، ص168–169، حداد، المصدر السابق، ص208.

(51) لم يوافق اللورد بلمرستون وزير خارجية برطانيا على ترك الروس يبسطون حمايتهم على الدولة العثمانية وفي هذه الفترة عين قنصلاً جديداً في مصر هو المستر باتريك كامبل خلفاً لقنصل برطانيا السابق الذي كان يتحدث عن محمد علي بإزدراء ويسميه الوالي الثائر ولقد عين بارستون كامبل لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه ولماتبين محمد علي ذلك أسر الى كامبل أنه لا يبغي بالدولة شراً وإنما يرجوا إنقاذها وإصلاح شأنها النجار، المصدر السابق، ص190، سليمان أبو عز الدين، غبراهيم باشا في سوريا، (بيروت،1929) ص80...) ص217.

(52) المسعودي، المصدر السابق، ص63.

(53) الدسوقي، المصدر السابق، ص168.

(54) الرافعي، المصدر السابق، ص253.

(55) المصدر نفسه، ص256.

(56) بيهم، المصدر السابق، ص20–24، أبو عليان، المصدر السابق، ص215.

(57) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، الصحوة المصرية في عهد محمد علي، (القاهرة، 1998)، ص188.

(58) لقد بذلت برطانيا جهودها فيما بعد لفصل الدولة العثمانية عن روسيا وإفشال معاهدة هنكار وصار الوزير البريطاني بالمرستون يقوم بالمناورات السياسية لمنع روسيا من الإستفادة من إتفاقها مع السلطان حداد، المصدر السابق، ص208، محمد صبري، تاريخ العصر الحديث، مصر من محمد الى اليوم، ط2، (القاهرة، 1927)، ص70 .

(59) لقد أظهر السلطان العثماني أنه لم يقبل إتفاق كوتاهيه وكان يضمر السعي لنقضها فجاءت معاهدة هنكار أسكله سي بمثابة نقض لإتفاق كوتاهيه مع محمد علي الى حد بعيد ومدة الإتفاقية 8 سنوات، أبو الفضل، المصدر السابق، ص188، علي حسون، العثمانيون والروس، (دمشق، 1982) ص105–106.

(60) عمر، تاريخ مصر...، ص218.

(61) أبو عز الدين، المصدر السابق، ص315.

(62) الغنام، المصدر السابق، ص93، عبد العزيز عوض،الإدارة العثمانية في ولاية سورية، 1864–1914، (القاهرة، 1969) ص55.

(63) جورج أنطونيوس، يقظه العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (بيروت، 1962) ص87.

(64) جوزين حجار، أوربا و مصر الشرق العربي، حرب الإستعمار علي محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس ألعلاف وماجد نعمة، (بيروت، 1976) ص89.

(65) الروقي، المصدر السابق، ص85.

(66) عبد الفتاح حسن أبو عليه، "الأسس الإجتماعية والحضارية للإضافات والترميمات العمرانية العثمانية في القدس"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية العدد 9، 10، (زغوان، 1994) ص36.

(67) سالم، المصدر السابق، ص208–209.

(68) أبو الفضل، المصدر السابق، ص189.

(69) سالم، المصدر السابق، ص139–145.

(70) الأسكندري وحسن، المصدر السابق، ص181.

(71) الرافعي، المصدر السابق، ص270.

(72) زكي,المصدر السابق,ص299.

(73) محمد كرد علي، المصدر السابق، ج3، ص60، أبو عز الدين، المصدر السابق، ص170.

(74) الروقي, المصدر السابق,ص ص85–86

(75) الأسكندري وحسن، المصدر السابق، ص181. بازيلي، المصدر السابق، ص161.

(76) سالم,المصدر السابق,ص ص 116–117.

(77) المصدر نفسه,ص 115.

(78) أبوالفضل,المصدر السابق, ص 191.

(79) لقد شهدت بلاد الشام عدة ثورات إحتجاجاً على صدور أوامر محمد علي منها ثورة فلسطين في نيسان 1834 وثورة النصيرية من تشرين الأول 1834 وثورة حوران في تشرين الثاني 1837، أبو الفضل، المصدر السابق، ص191.

(80) عمر، تاريخ مصر...، ص219، الصلابي، المصدر السابق، ص904، المسعودي، المصدر السابق، ص63.

(81) الروقي، المصدر السابق، ص86.

(82) المصدر نفسه، ص88.

(83) مؤنس، المصدر السابق، 169.

(84) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلكي، (بيروت، 1977) ص561.

(85) المحامي، المصدر السابق، ص452.

(86) عمر، تاريخ مصر، ص219. صبري، المصدر السابق، ص71.

(87) وقد وافقت فرنسا على هذه المعاهدة في حزيران سنة 1838 رغم علاقتها الطيبة مع محمد علي باشا. أبو الفضل، المصدر السابق، ص195–196.

(88) عمر، تاريخ مصر...، ص219.

(89) الروقي، المصدر السابق، ص380.

(90) الرافعي، المصدر السابق، ص273.

(91) أبو الفضل، المصدر السابق، ص197.

(92) الروقي، المصدر السابق، ص382، احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط3، (القاهرة، 2003)، ص197–198.

(93) الأسكندري وحسن، المصدر السابق، ص186، حداد المصدر السابق، ص210–211.

(94) خالد فهمي، كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة شرين يونس، ط1، (القاهرة، 2001) ص380.

(95) سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث، 1516–1916، (الموصل، 1991)، ص287.

(96) أبو الفضل، المصدر السابق، ص202.

(97) محمد حسن العيدروس، تاريخ العرب الحديث، (لا.م، 200)، ص263.

(98) فهمي، المصدر السابق، ص380.

(99) أبو الفضل، المصدر السابق، ص202–203.

(100) بروكلمان، المصدر السابق، ص63، رأي بالموستون أن فرنسا تميل الى إعطاء محمد علي جميع الولايات التي يحكمها بصورة وراثية ماعدا أدنه وكريت أما هو فقد إعتقد أن حمراء سينا يجب أن تكون الحد الفاصل بين محمد علي السلطان وكانت برطانيا تفضل إشتراك فرنسا معها للتأمين على محمد علي لذلك إقترح بالمرستون أن تعطى مصر مع ولاية عكا بصورة وراثية له بشرط أن تشترك فرنسا في محاربته فيما لو رفض ذلك إلا أن فرنسا رفضت هذا الإقتراح لذلك توترت العلاقة من بريطانيا وفرنسا، حداد، المصدر السابق، ص211–212.

(101) أبو عز الدين، المصدر السابق، ص306، كان بالمرستون يرى أن توسع محمد علي باشا الأقليمي، في إسطنبول يدفع بالدولة العثمانية لطلب مساعدة الروس الذين كانوا متلهفين لتقديم هذه المساعدة لما تمنحه من فرصة التدخل والتوسع جنوباً في إتجاه الهند مما يهدد مصالح بريطانيا هناك، فهمي، المصدر السابق، 382.

(102) برجس حمود البرجس، فلسطين والقدس في التاريخ، (الكويت، 1987) ص82 لمزيد من التفاصيل حول بنود معاهدة لندن وتحليلها ينظر أبو الفضل، المصدر السابق، ص205–206.

(103) يلما زاوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية،ترجمة محمد سليمان، مج2، (إسطنبول ، 1990)، ص39، مؤنس، المصدر السابق، ص207، المحامي، المصدر السابق، 451 صبري، المصدر السابق، ص77

(104) الأسكندري، وحسن، المصدر السابق، ص188.

(105) عمر، تاريخ مصر..، ص222

(106) سالم، المصدر السابق، ص308.

(107) أبو عز الدين، المصدر السابق 87، العيدروس، المصدر السابق، 264.

(108) بروكلمان، المصدر السابق، ص565.

(109) لقد لقيت الطوابير البرية، الأهوال وفقدوا الكثير من الرجال والنساء بسبب الجوع والعطش والإعياء ومناوشات العربان ومات الكثير حوالي 30000 الف ويعد هذا من أفضع ما حدث من فجائع لتقهقر الجيوش في التاريخ، الروقي، المصدر السابق، ص212.

(110) مؤنس، المصدر السابق، ص207.